

## مشروع قانون

الموافقة على انضمام لبنان إلى المنظمة الدولية للهجرة  
(INTERNATIONAL ORGANISATION FOR MIGRATION)

المادة الأولى : الموافقة على انضمام لبنان إلى المنظمة الدولية للهجرة (INTERNATIONAL ORGANISATION FOR MIGRATION)

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## الأسباب الموجية

إن المنظمة الدولية للهجرة هي منظمة منشأة بين حكومات يرعاها القانون الدولي العام وتملك أهلية توقيع وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع دول ومنظمات أخرى، وقد افتتحت مكتباً لها في بيروت في العام ٢٠٠٦ بعد عذوان تموز، وعملت في مجال تقديم المساعدات للنازحين اللبنانيين الذين تأثروا بالحرب، وغيرهم من الجنسيات الأجنبية التي عملت على مساعدتهم في العودة إلى بلادهم. وللمنظمة مكتب رئيسى في بيروت و٤ /٤ / مكاتب فرعية في كل من الصرند، طرابلس، بزحلة والقبيات، ويبلغ عدد الموظفين العاملين فيها اليوم ١٠ / موظفين دوليين و٣٢٥ / موظف لبناني، وهي تعمل في مجالات ومشاريع عديدة تعنى بالنزوح والهجرة، لا سيما بعد تشوب الأزمة السورية في العام ٢٠١١، وساهمت في إعادة توطين ما يزيد على ١٠٠ / ألف سوري من لبنان إلى دول مختلفة.

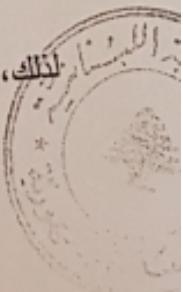
وإما أن لبنان تقدم بطلب انضمامه إلى المنظمة وقبل من قبل مجلس المنظمة في شهر تشرين الثاني من العام الماضي،

وإما أن الحكومة ترى في انضمام لبنان إلى المنظمة الدولية للهجرة أهمية لناحية تنظيم العلاقة معها ورفع مستوى التعاون الثنائي إلى آفاق جديدة، دونما مساس بحق الدولة السيادي في تحديد الأولويات الوطنية والسياسات المتعلقة بالهجرة وإدارة شؤونها، الأمر الذي عبرت عنه الحكومة صراحة في طلب الانضمام، إضافة إلى تأكيدها على أن هذا الانضمام لا ينشئ أية التزامات جديدة بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بإنماج المهاجرين في البنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

تسقى الدول الأعضاء في المنظمة من امتيازات وتقديمات وصلحيات عديدة، لذلك، فإن لبنان مدعو اليوم أكثر من قبل للانضمام للإستفادة من جميع الامتيازات والتقديمات الموقرة للدول الأعضاء ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

- حق التصويت على القرارات واقتراح مشاريع القرارات داخل المنظمة وأجهزتها.
- الإستفادة المالية من برامج دعم خاصة بالمنظمة وذلك بناء لطلب الدولة وحسب توفر الموارد كما واقتراح إيجاد مشاريع دعم أخرى تتناسب وحاجيات كل دولة.
- تقديم المشورة للدول الأعضاء في مجال إدارة الهجرة، وتنظيم دورات لبناء القدرات في مجال الهجرة، الاشتراك في المؤتمرات التي تعنى بالهجرة والمهاجرين.
- أن عضوية الدولة في المنظمة تمكن رعاياها من التعيين في الوظائف الشاغرة داخل المنظمة التي هي عادة محصورة برعايا الدول الأعضاء.
- يمكن للبنان الاستفادة من تقدیمات صندوق التنمية الخاص بالمنظمة والذي يعني بتطوير وبناء قدرات الدول في مجال إدارة الهجرة، وإن الاستفادة من هذا الصندوق محصور فقط بالدول الأعضاء في المنظمة،

اللبنانية لذلك، تقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بم مشروع القانون المرفق الذي يجيز لها الانضمام راجية إقراره.



تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمعتربين

حول

مشروع القانون الوارد بالرسوم رقم ٦٢١١ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٧ الرامي إلى الموافقة على انضمام لبنان إلى المنظمة الدولية للهجرة.

(INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION)

عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمعتربين التبابية جلسة عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٠/٥/٢١، برئاسة رئيس اللجنة النائب ياسين جابر وحضور عدد من المسادة النواب أعضاء اللجنة، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالرسوم رقم ٦٢١١ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٧ الرامي إلى الموافقة على انضمام لبنان إلى المنظمة الدولية للهجرة.

(INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION)

حضر الجلسة:

ـ عن وزارة الخارجية والمعتربين:

- المستشار أحمد عرفة.
- القنصل دانا غزله.

بعد درس مشروع القانون والإطلاع على الأسباب الموجبة، استمعت اللجنة إلى شروحات من المسؤولين الحاضرين.

وبعد المناقشة، أقرت اللجنة بالإجماع مشروع القانون المذكور أعلاه كما ورد من الحكومة، واللجنة إذ تحيل مشروع القانون، كما أقرته، إلى المجلس التبابي الكريم، لترجو إقراره.

رئيس اللجنة

٢٠٢٠/٥/٢١

النائب

ياسين جابر

